"أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي" خلال الفترة الزمنية (1980-2022)

د. عبير عبد الله احمد الدغيس

كلية المحاسبة جامعة غريان – قسم الاقتصاد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر عرض النقود بالمفهوم على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1980 – 2022)، واستندت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل السلاسل الزمنية لمعرفة التطور الذي شهدته متغيرات الدراسة، واستعراض الظروف التي تعرضت لها البلاد، والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة. كما استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي المتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام البرنامج (Eviews-12)، لمعرفة أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة. وتمثلت نتائج هذه الدراسة في أن اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة قد جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لها، كما كشفت النتائج عل أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين هذين المتغيرين، كما أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مستوى الدلالة الإحصائية (prob=0.000).

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الليبي، نموذج الانحدار الخطي البسيط.

1. المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي لأي دولة لمواجهة العقبات والمشاكل التي تتعرض لها، بهدف المحافظة على النمو الاقتصادي والدفع بمستوياته إلى الإمام. ويعتبر عرض النقود من المواضيع الاقتصادية ذات الأهمية النسبية، لدوره المهم والفعال في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو الاقتصاد الوطني لما يساهم به في الاستقرار الاقتصادي؛ عليه فإن التحكم في عرض النقود مع ثبات ظروف الطلب عليها ينتج عنه تحكم في بعض المتغيرات الاقتصادية، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالتالي تتخذ كل الدول سياسات اقتصادية من شأنها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي، وعرض النقود من أهم أدوات السياسة النقدية التي تؤثر بشكل مباشر في مستوى النشاط الاقتصادي.

تم تنظيم هذه الورقة على النحو التالي، يستعرض القسم الثاني مراجعة للأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، في حين يصف القسم الثالث المتغيرات الاقتصادية للدراسة، أما القسم الرابع فيوضح المنهجية التحليلية والنموذج القياسي المستخدم، لقياس أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي والنتائج المتوصل إليها وأخيرا الخاتمة.

2. مشكلة الدراسة:

يعد عرض النقود من أهم أدوات السياسة النقدية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي للدول على مختلف درجات تقدمها، كما يعتبر من المؤشرات التي يقاس بها مدى تطور ونجاح اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أثر فعال في استقرار وانتعاش هذا الاقتصاديات. وقد حاولت العديد من الدراسات دراسة هذا الأثر وأثارت الجدل حوله، كما حاولت دراسة العلاقة التي تربطه بغيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية، من أجل معرفة كيفية التحكم فيه واستخدامه في تحقيق التوازن الاقتصادي، في محاولة للوصول إلى سياسة اقتصادية قوية مبنية على أسس متينة، لمواجهة أي مشكلة اقتصادية قد تمس الاقتصاد الوطني ككل. والاقتصاد الليبي كغيره من اقتصاديات العالم تعرض لأزمات اقتصادية متنوعة، أثرت سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي فيه، ومن تلك الأزمات انخفاض أسعار النفط العالمية في فترة الثمانيات، مرورًا بالحصار الذي فُرض في فترة التسعينات، ووصولًا إلى الأحداث التي تعرضت لها البلاد عام 2011م، والتي امتدت آثارها إلى الوقت الحالي. وتتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

"هل لعرض النقود بالمفهوم الواسع أثر على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1980 – 2022)؟

3. فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضية التالية:

"لعرض النقود أثر ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2022)".

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. التعرف على عرض النقود ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه، وتتبع تطوره خلال فترة الدراسة.

ب. التعرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي، ودراسة التطور الذي مر به خلال الفترة المدروسة.

ت. تحليل العلاقة بين عرض النقود بالمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2022)، ومحاولة التعرف على مدى الدور الذي يلعبه عرض النفود في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

5. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه عرض النقود في التأثير على معدلات المنو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2022)، وترى الباحثة أنه هناك أهمية نظرية وتطبيقية على النحو التالي:

أ–الأهمية النظرية: تتضمن هذه الأهمية دراسة وتحليل متغير ذو أهمية في الاقتصاد الليبي، ألا وهو عرض النقود، وآثاره المترتبة على النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الأساسي لهذه الدراسة.

ب–الأهمية التطبيقية: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطورات عرض النقود على النمو الاقتصادي في ليبيا، من خلال استخدام البرامج القياسية والإحصائية اللازمة لعملية التحليل، والوصول إلى نتائج مع تقديم عدد من المقترحات المفيدة في هذا المجال.

6. منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة منهج التحليل الوصفي، من أجل تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، للوقوف على التطور والتغير الذي شهدته هذه المتغيرات خلال الفترة المدروسة، للتعرف على السنوات التي شهدت نقاط الضعف ومواطن القوة، وطرح الأسباب الاقتصادية التي وقفت وراء ذلك. بالإضافة إلى المنهج الاقتصاد القياسي، الذي تم استخدامه لمعرفة مدى الأثر الذي يلعبه عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وذلك باستخدام برنامج (E–views 12).

7. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات وتنوعت حول تقييم أداء السياسة النقدية في دعم عملية النمو الاقتصادي، واستخدمت كل منها أسلوب مختلف في التحليل، وفقا للظروف الاقتصادية التي أجريت فيها كل دراسة، لذلك اختلفت النتائج

التي توصلت إليها كل دراسة عن الأخرى، ولكن أغلبهم اتفق في أن السياسة النقدية تلعب دور مهم في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ونذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ. دراسة رفيق معمر البشير سلطان، (2024) بعنوان أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2022)، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي، واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وقد تم التوصل إلى وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة.

ب. وفي دراستها التي تحمل عنوان أثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من (2010–2018م)، هدفت **محاسن عثمان، (2020)** الدراسة إلى معرفة أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج القياسي (E–views)، وتوصلت الباحثة إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود والناتج الإجمالي.

ج. وفي دراسة أحمد محفوظ، (2019)، بعنوان: تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2017م)، هدفت الدراسة للتعرف على تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي في ليبيا خلال فترة الدراسة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك التحليل القياسي في تقدير أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، بالإضافة إلى تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك في المدى القصير، وتبين من النتائج أن هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك.

د. دراسة الهادي بشير، محمد سعد، (2016) بعنوان: تحليل أثر عرض النقود والتضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1980–2014م)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مجموعة من العوامل الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا، وتم استخدام سعر الصرف وعرض النقود والتضخم كمتغيرات مستقلة، والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما استخدم التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير، وتم التوصل إلى اختلاف نوعية العلاقة لنتائج التقدير في المدى الطويل والقصير لجميع المتغيرات موضع الدراسة.

هـ. دراسة Wang (2012) بعنوان: العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي والتضخم في الصين للفترة الزمنية (1998–2007م)، ولقد سعت هذه الدراسة إلى تحديد ومعرفة المفاهيم والمتغيرات الدراسة وتحديد العلاقة

بينها، واستخدم التكامل المشترك واختبار السببية جرانجر، وتم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين عرض النقود والتضخم والنمو الاقتصادي، ولكن توجد علاقة تكامل مشترك بين عرض النقود والتضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين عرض النقود والنمو الاقتصادي.

و. دراسة عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، (2009) بعنوان: أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2005م)، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق والواسع.

ز. دراسة خالد بن حمد بن عبد الله القدير (2002م) بعنوان: العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، واستخدم في هذه الدراسة التكامل المشترك والعلاقة السببية، وذلك لتحديد العلاقة السببية بين متغيري الدراسة الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود، كما استخدم السببية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ بغية تحديد العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل والقصير، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية في المدى القصير متجه من الناتج المحلي إلى كمية النقود.

من خلال الدراسات السابقة نجد أن نتائجها جاءت متباينة، وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية من دولة لأخرى، وكذلك لتأثير العوامل غير الاقتصادية في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولًا: عرض النقود:

1. تعريف عرض النقود:

يعتبر عرض النقود من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، ويمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم لعرض النقود تتمثل في الآتي: (احمد الحمداني، 2018، ص7)

أ. **عرض النقود بالمعنى الضيق MS1:** يتمثل هذا النوع من العرض بواسطة المصرف المركزي والمصارف التجارية، ويشمل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية والودائع تحت الطلب ويرمز له بالصيغة التالية:

$$MS1=CS + CD$$

ب. **عرض النقود بالمعنى الواسع MS2:** يشمل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية والودائع تحت الطلب مضافا إليه ما يعرف بودائع التوفير أو لأجل DM ويرمز له بالصيغة التالية:

$$MS2= MS1 + DM$$

ج. **عرض النقود بالمفهوم الأوسع MS3:** يتكون من عرض النقود بمعناه الواسع مضاف إليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية.

2. العوامل المؤثرة في عرض النقود: لكي يتمكن البنك المركزي من إدارة السيولة لابد أن يحدد العوامل المؤثرة على عرض النقود والمتمثلة في: –

أ. **استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام:** يقوم البنك المركزي بتوفير التمويل للجهات الحكومية بغرض سد العجز في الموازنة، ويسمى هذا الإجراء بالتمويل بالعجز، حيث يقوم البنك المركزي بإضافة مبلغ لتمويل لحسابات وحدات القطاع العام، مما يؤدي إلى الزيادة في عرض النقود عند السحب من هذه الحسابات.

ب. **استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص:** يمثل التمويل المقدم من البنوك التجارية للقطاع الخاص عاملا مؤثر في عرض النقود.

ج. **صافي الأصول بالعملة الأجنبية:** تعمل المتحصلات بالنقد الأجنبي على ارتفاع أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية، فإذا كانت المتحصلات لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة من عرض النقود، أما إذا كانت متحصله بواسطة الحكومة أو الجهاز المصرفي فإن أثرها في زيادة عرض النقود يأتي بعد بيعها للقطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى خفض عرض النقود، أما في حالة الدفع للمعاملات الخارجية بالنقد الأجنبي بواسطة القطاع الخاص

يؤدي إلى خفض عرض النقود، أما إذا كان الدفع للمعاملات الخارجية بالنقد الأجنبي من قبل الحكومة فهذا يعني ضخ عملات بالعملة المحلية مما يؤدي لزيادة عرض النقود **(حسب الله، 2015، ص40)**.

د. صافي بنود أخرى: تتضمن ثلاثة بنود أساسية، وهي رؤوس أموال الجهاز المصرفي، الأرباح غير الموزعة والاحتياجات، الأصول الثابتة للجهاز المصرفي.

ثانيًا: النمو الاقتصادي:

1. تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تسعى إليها بلدان العالم على حد سواء، وهناك العديد من التعريفات للنمو الاقتصادي نورد منها التالي:

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه "عبارة عن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة" (عبد القادر، 2003، ص12).

كما يُعرف النمو بأنه ""حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، أي أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة" (قويدري،2010، ص37).

ويُعرف النمو الاقتصادي أيضًا بأنه "عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بالفترة التي تسبقها في الأجل الطويل والمتوسط" (Eric.2004.p30) .

2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

لكي تحقق أي دولة نموا اقتصاديًا وتوفر مستوى معيشي متزايد للإفراد وبما يكفل لهم الحصول على السلع والخدمات، لابد من توفر الموارد الإنتاجية واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتتمثل هذه الموارد أو المحددات في الآتي:

ا–**الموارد البشرية:** حيث أن جودة مدخلات العمل من المهارة والمعرفة تعتبر من أهم العناصر المحددة للنمو الاقتصادي.

ب–**الموارد الطبيعية:** يقصد بها الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الاستخراجية والغابات والمياه والموارد المعدنية والثروة الحيوانية، فهي تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي باستغلالها الاستغلال الأمثل.

ج-تكوين رأس المال التراكمي: يشمل رأس المال الملموس كالطرق ومحطات الطاقة ووسائل النقل وأجهزة الكمبيوتر وتراكم المخزون من جميع المعدات، كما ساهم الاستثمار في العديد من هذه الصناعات، مثل تحسين البنية التحتية إلى زيادة الإنتاجية، وكل هذا وغيره يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

3. مؤشرات ومقاييس النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي أهمها الناتج المحلي الإجمالي. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "**مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد فقط خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون تلك العناصر الإنتاجية**" (العبادي وآخرون ،2000، ص28).

كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "**مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة** (شهاب ،2013، ص231).

أ. طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في الآتي:

- **طريقة الإنفاق:** وتشمل جميع أوجه الإنفاق سواء كان عائلي أو قطاع خاص أو حكومي وصافي الإنفاق الأجنبي. (رشيد، 2010، ص113).
- **طريقة الدخل:** وتشمل: -الأجور والمرتبات والأرباح والفوائد والإيجارات ودخول أصحاب الأعمال الصغيرة (الحبيب،1994، ص62).
- **طريقة القيمة المضافة:** قيمة الناتج المحلي عبارة عن القيمة السوقية للسلع النهائية دون احتساب قيم السلع الوسيطة والأولية ضمن الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية (داود، مبادئ 2001، ص55).

المبحث الثاني: تطور عرض النقود بالمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2022)

شهدت متغيرات الدراسة تذبذبًا واضحًا نتيجة لما مرت به البلاد من تقلبات اقتصادية ناجمة عن التغيرات السياسية التي مرت بها. ويوضح الجدول أهم التطورات خلال فترة الدراسة كالتالي:

جدول رقم(1) يبين تطور عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1980 – 2022)

القيمة بملايين الدينارات

السنوات	عرض النقود MS2	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
1980	4104.6	-	30130.92	-
1981	4646.9	13.2	24782.8	17.7-
1982	4305.5	7.3-	26502.3	6.9
1983	4126.7	4.1-	25390.54	4.2-
1984	4175.7	1.1	24312.14	4.2-
1985	5053.7	21.0	24235.52	3.1-
1986	4722.2	6.5-	20999.84	13.3-
1987	5073.0	7.4	17010.2	18.9-
1988	4712.2	7.1-	19270.75	13.3
1989	5115.0	8.5	20657.76	7.2
م(1980-1989)		**%0.52**		**%2.56-**
1990	6.155.0	20.3	44.257.1	114.2
1991	6.035.7	1.9-	51.853.0	17.2
1992	6.913.2	14.5	49.618.5	4.3-
1993	7.268.0	5.1	47.643.2	3.9-
1994	8.093.4	11.4	49.239.8	3.3
1995	8.942.7	10.5	49.165.0	0.2-

1996	9.569.0	7.0	49.692.7	1.1
1997	9.948.3	3.9	49.934.6	0.5
1998	10.358.1	4.1	51.528.5	3.2
1999	9.763.9	5.7-	47.336.9	8.1-
2000	9.616.1	1.5-	49.454.9	4.5
م(2000-1990)		**%6.2**		**%11.5**
2001	10.242.3	6.5	59.330.6	19.9
2002	10.939.5	6.8	57.565.7	2.9-
2003	11.558.1	5.6	66.534.1	15.5
2004	13.135.5	13.6	70.370.0	5.7
2005	17.096.3	30.1	76.660.7	8.9
2006	19.655.9	14.9	80.729.9	5.3
2007	26.982.1	37.2	78.165.8	3.2-
2008	39.744.5	47.2	76.746.7	1.8-
2009	44.161.3	11.1	74.341.1	3.1-
2010	46.350.7	4.9	76.191.5	2.5
2011	57.940.9	25.0	27.287.4	64.2-
م(2011-2001)		**%18.4**		**%1.5-**
2012	63.731.5	9.9	56.355.1	106.5
2013	69.005.9	8.2	111.438.7	97.7
2014	69.404.7	0.6	86.649.2	22.2-
2015	78.606.3	13.2	83.147.5	4.0-
2016	96.320.9	22.5	80.892.6	2.7-
2017	111.338.7	15.6	103.937.9	28.5

2018	110.720.5	0.5-	112.442.8	8.2
2019	108.741.4	1.7-	99.113.0	11.8-
2020	125.543.0	15.4	64.516.0	34.9-
2021	100.618.3	19.8-	82.769.0	28.3
2022	110.338.9	9.6	83.339.0	0.7
م(2012-2022)		**%6.6**		**%17.6**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استنادًا على بيانات مصرف ليبيا المركزي، تقارير ونشرات اقتصادية أعداد مختلفة

أولًا: تطور عرض النقود:

شهد عرض النقود تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لعدة عوامل تؤثر فيه ووفقا للسياسة النقدية المتبعة من قبل السلطة النقدية لما يقتضيه الواقع الاقتصادي الليبي. فخلال الفترة (1980-1989م) سُجلت أدنى قيمة لعرض النقد في عام 1980م حيث بلغت (4104.6) م.د.ل في حين وصل عرض النقود لأعلى قيمة له في عام 1989م والتي بلغت (5115.0) م.د.ل، كما بلغ معدل النمو المتوسط للفترة (0.52%). أما الفترة (1990الى 2000 م) فقد شهدت ارتفاع في حجم عرض النقود من (6.155.0) م.د.ل في عام 1990م إلى (9.616.1) م.د.ل للعام 2000م، كما بلغ معدل النمو المتوسط خلال الفترة (6.2%) وهذا يبين ارتفاع حجم العرض النقدي والذي يرجع إلى نمو العملة المتداولة لدى الأفراد. أما الفترة (2001-2011م) فقد شهدت هي الأخرى زيادة في حجم المعروض النقدي من (10.242.3) م.د.ل لعام 2001م إلى (57.940.9) م.د.ل للعام 2011م، وبمعدل نمو في المتوسط وقدره (18.4%)، وهذا يوضح زيادة عرض النقود بسبب التوسع في الائتمان المصرفي، أي إتباع سياسة توسعية. أما الفترة (2012-2022م) فقد شهدت أيضًا ارتفاع في حجم عرض النقود بشكل متزايد حيث ارتفع من (63.731.5) م.د.ل عام 2012م إلى (110.338.9) م.د.ل للعام 2022م وبمعدل نمو في المتوسط وقدره (6.6%)، ويرجع انخفاض معدل النمو في المتوسط للفترة (2012-2022) مقارنة بالفترة السابقة إلى عدم الاستقرار السياسي والحروب وتوقف تصدير النفط في بعض السنوات وأزمة كورونا. كما ساهمت سياسات طباعة العملة في مصرف ليبيا المركزي في كل من طرابلس والبيضاء إلى حد كبير في زيادة عرض النقود خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

ثانيًا: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

لم يكن هذا المؤشر على وتيرة واحدة خلال فترة الدراسة، بل شهد عدة تقلبات انعكست على الوضع الاقتصادي الليبي، فقد شهدت الفترة (1980–1989م) تذبذبًا ملحوظًا بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل أعلى قيمة له في عام 1980م بقيمة (30130.92) م.د.ل تم انخفض إلى (20657.76) م.د.ل للعام 1989م وبمعدل نمو في المتوسط وقدره (–2.56%) والناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية. وقد شهدت الفترة (1990الى 2000م) ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (44.257.1) م.د.ل لعام 1990م إلى (49.454.9) م.د.ل للعام 2000م، وبمعدل نمو في المتوسط خلال الفترة (11.5%)، وقد تأثرت هذه الفترة بفترة الحصار المفروضة على ليبيا والحضر الجوي آنذاك. أما الفترة(2001 – 2011م) فقد سجل فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قيمة (59.330.6) م.د.ل لعام 2001م، ثم انخفض بقيمة (27.287.4) م.د.ل للعام 2011م، وبمعدل نمو في المتوسط خلال الفترة (–1.5%)، ويعزي هذا الانخفاض في المعدل المتوسط مقارنة بالفترة السابقة إلى تراجع الكميات المنتجة من النفط الخام، بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط، وإلى الوضع السياسي المصاحب لسنة 2011م، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وشهدت الفترة (2012الى 2022م) تذبذبًا بين الانخفاض والارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل 56.355.1م.د.ل لعام 2012م،أما في عام 2022م ارتفع إلى 83.339.0 م.د.ل وبمعدل نمو في المتوسط وقدره (17.6%)، وتأثرت هذه الفترة بالعديد من التقلبات الاقتصادية من ناحية ارتفاع الإيرادات النفطية، بسبب ارتفاع سعر النفط الخام وما نتج عنه من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى الوضع السياسي وعدم الاستقرار جراء الحرب وإغلاق الموانئ النفطية وما أدت ليه من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة:

أولًا: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

تم اختبار فرضية هذه الدراسة وتفسير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط والتي سبقها اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية.

1. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

استخدمت البيانات في صورة سلاسل زمنية سنوية، وتم اختبار هذه السلاسل الزمنية لكل من متغيري الدراسة، ووجد أنها غير مستقرة لكلا المتغيرين، ولهذا تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرين بهدف تحسين إستقرار البيانات وتحقيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، لحساب أثر عرض النقود كمتغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع تبعًا لذلك. ونظرا لعدم استقرارية السلسلة تم أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع

وفيما يلي اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم المتغير المستقل في الدراسة (عرض النقود) ولوغاريتم المتغير التابع في هذه الدراسة النمو (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) كما يلي:

أ. اختبار إستقرارية لوغاريتم النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

الجدول التالي يبين اختبار إستقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

جدول رقم (2): اختبار إستقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي

السلسلة الزمنية	ADF
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي	0.3468
الناتج المحلي الإجمالي بعد أخذ الفرق الأول	0.0010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews12)

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة (prob= 0.3469) وهي بدورها أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، أي أنه يوجد جذر الوحدة وأن السلسلة غير مستقرة، مما استدعي إجراء الفرق الأول لجعلها مستقرة، وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلة نجد أن قيمة (prob= 0.000) وهي بدورها أقل من مستوى المعنوية (0.05) ويعني ذلك تحقق الإستقرارية.

ب. اختبار إستقرارية عرض النقود:

تم اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة، والجدول التالي يبين أهم النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم (3): إستقرارية عرض النقود

السلسلة الزمنية	ADF
اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود	0.9839
عرض النقود بعد أخذ الفرق الأول	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews12)

نستخلص من الجدول السابق أن قيمة (prob=0.9839)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) أي أن السلسلة غير مستقرة، مما يقودنا إلى أخذ الفرق الأول لجعلها مستقرة. والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها بعد أخذ الفرق الأول، بعد إجراء اختبار ديكي فولر الموسع أن قيمة (piob=0.0001) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني تحقق الإستقرارية.

2. اختبار فرضية الدراسة:

بعد أن تم اختبار إستقرارية السلسلة لمتغيري الدراسة كخطوة أولى سيتم اختبار فرضية الدراسة.

أ. تقدير نموذج الدراسة:

كما وسبق أن ذكرنا أنه تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 (MS2) + e$$

حيث أن:

GDP يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

β تمثل الحد الثابت.

أما **MS2** فهي تمثل عرض النقود بالمفهوم الواسع

e تمثل البواقي.

β_1 معلمة النموذج

ب. تقدير نموذج العلاقة بين المتغيرين:

الجدول التالي يبين العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

جدول رقم (4): تقدير نموذج العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

R^2	قيمة الاحصاءة(t)	قيمة (F)	prob
0.612	17.732	64.599	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews 12)

من الجدول السابق نجد أن قيمة احصاءه الاختبار (t=17.732) عند مستوى دلالة إحصائية (prob=0.000)، كما بينت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.612) مما يعني أن (61.2%) من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في عرض النقود وتدل هذه النسبة على حسن أداء النموذج، وأيضا وجدنا قيمة إحصائية (F = 64.599) وهذا يدل على حسن مطابقة النموذج لبيانات الدراسة، وبالتالي تقبل فرضية الدراسة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي".

الخاتمة

تناولت الدراسة أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة الزمنية (1980 – 2022)، وتم اختبار إستقرارية السلسلة للوغاريتم لمتغيري الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر، واتضح أنها قد استقرت في فروقها الأولى. ومن ثم استخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط. وبينت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2022).

أولًا: النتائج:

توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1. شهدت متغيرات الدراسة تذبذبًا واضحًا خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض، وذلك بسبب سلسلة الظروف التي مرت بها البلاد.

2. عدم إستقرارية السلاسل الزمنية ولقد استقرت السلسلة الزمنية للوغاريتم لمتغيري الدراسة بعد أخذ الفرق الأول لها.

3. كان أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إيجابيًا، وقد تحققت معنوية أثر عرض النقود عند مستوى معنوي (0.05)، وبالتالي تحققت فرضية الدراسة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

ثانيًا: التوصيات:

1. توصي الدراسة بأهمية إتباع سياسة نقدية متوازنة تساهم في دعم العمليات الإنتاجية المرتبطة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2. التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

3. اتخاد التدابير اللازمة للتحكم في عرض النقود وترشيده لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

4. تفعيل دور المصرف المركزي بأن يكون قادر على ضبط التوسع النقدي حتى لا يسمح بنمو عرض النقود إلا بشكل يتناسب مع معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي.

المصادر والمراجع:

1- إسماعيل عبد الرحمن، حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان،1999.

2- أحمد الحمداني، قياس أثر التغيرات في عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي 2018م.

3- أحميد محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الليبي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس،2019.

4- العبادي، عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، عمان،2000.

5- الهادي البشير، تحليل أثر عرض النقود والتضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في ليبيا،2016.

6- أمل حمدان حفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ، غزة،2013.

7- حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2001.

8- حسب الله، 2015، النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان، (1980-2012) دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم، السودان.

9- خالد بن حمد القدير، العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في قطر ،2002م.

10- رفيق معمر سلطان، أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا،2024م.

11- سميرة شهاب، قياس أثر النقود على الناتج المحلي الإجمالي، العراق،2013م.

12- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد، بيروت دار البداية للنشر والتوزيع ،2010.

13- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية ،2003.

14- فايز الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، 1994.

15- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر ،2010 م.

11- منصوري، الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،.2018

12- محاسن عثمان، أثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، جامعة الرباط، السودان. 2020.

15- عبد الحق بوعتروس، أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، 2009.

19- مصرف ليبيا المركزي،إدارة البحوث والإحصاء ،النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

20- EricBousserelle.Dynamigue(4)economigue-croissance crises,cycles guali onediteur. Paris 2004.